

أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية
The Impact of Accounting Disclosure on Lending Decisions in
Algerian commercial banks

دليلا دادة¹، نوال بن عمارة²

¹ جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

² جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2018/04/20 ؛ تاريخ المراجعة : 2018/05/05 ؛ تاريخ القبول : 2018/05/27

ملخص:

الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية. من خلال توضيح العلاقات بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وقرارات منح الائتمان، وأثر مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان. وتمت الدراسة الميدانية في 05 بنوك تجارية عمومية جزائرية، إعتمدنا فيها على دراسة إستكشافية إستخدمنا فيها المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات، حيث إختارنا عينة قصدية تتكون من موظفي أقسام الائتمان، وإستخدمنا لتحليل بيانات المقابلات برنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo، وفي الأخير أظهرت نتائج المقابلات أنه هناك أثر للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية. من خلال أثر المعلومات المحاسبية ومستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان.

الكلمات المفتاح: إفصاح محاسبي، قوائم مالية، قرارات منح الائتمان.

تصنيف JEL: M41 ، G21 ، D81.

Abstract:

The main objective of this study is to know the impact of accounting disclosure on lending decisions in Algerian commercial banks. By clarifying the relationship between accounting information in the financial statements and lending decisions, and the impact of the level of knowledge of credit decision makers on the accounting disclosure of lending decisions. It was the field study in 05 Algerian public commercial banks, adopted in which the exploratory study, we used the interview as a key tool for data collection and information, where intentional random sample is consists of credit services staff, and we used to analyze data interviews with Qualitative Data Analysis Program (Nvivo), and in the latest results of interviews showed that there is the impact of accounting disclosure in financial statements on lending decisions in Algerian commercial banks. Through the impact of accounting information and the level of awareness of lending decision makers.

Key words: accounting disclosure, financial statements, lending decisions.

Jel Classification Codes: M41 ،G21 ،D81.

تمهيد:

تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسات لأصحاب المصالح، ويعد الإفصاح الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال تلك النتائج لمستخدميها لدعم قراراتهم خاصة المتعلقة بالإستثمار والتمويل. ونظرا لأهمية الإفصاح فقد قامت العديد من الدول بتنظيم سياستها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية، خاصة تلك التي تحكم العرض والإفصاح في التقارير المالية، نظرا للدور الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي القوائم والبيانات المالية بالمعلومات التي تسهل مهتهم بشأن تقييم أداء المؤسسة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافها. ونظرا للتأثير المباشر لمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم والبيانات المالية، وكذا حجم المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل المؤسسات الاقتصادية على قرار منح الائتمان من عدمه، نجد أن البنوك إهتمت إهتماما كبيرا بتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، بإعتبارها موردا أساسيا تعتمد عليه في عملية إتخاذ قرار الائتمان.

- طرح الإشكال:

إن العمل على تحقيق جودة وموثوقية عالية في القوائم والبيانات المالية للمؤسسات الاقتصادية ، يعنى الإفصاح بمعلومات سليمة وصحيحة وذات مصداقية تكون كافية لمستخدميها، وتعد البنوك أحد أهم هؤلاء المستخدمين، حيث أن مدى شفافية وجودة المعلومات المفصح عنها من المؤسسات له التأثير الإيجابي على قرار منح الائتمان. وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية كما يلي:

كيف يؤثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة بالجزائر؟

وبغرض معالجة الإشكالية المطروحة، نضع جملة الفرضيات التالية:

- يوجد علاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية؟
- يوجد علاقة بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية؟
- يوجد علاقة بين مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية؟

تعد هذه الدراسة حديثة ولا توجد دراسات سابقة فيها شملت نفس الموضوع، لكن هناك دراسة تقاطعت مع موضوع بحثنا هي دراسة:

Véronique Rougès(2010), Les Informations Comptables Repondent-Elles Aux Besoins Informationnels des Banquiers Lors de l'Octroi d'un Credit a une Entreprise ?

والتي إنطلقت من إفتراض أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لأصحاب المصلحة في صنع القرار. هذا الاتصال يشكك في فائدة البيانات المحاسبية للبنوك خلال قرار منح الائتمان للمؤسسات . حيث قامت من خلال مقابلات مع مصرفيين في البنوك الفرنسية ، بصياغة الضوء على احتياجات المصرفيين والفوائد المتصورة للبيانات المحاسبية، عن طريق دراسة كيفية. حيث خلصت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية وحدها ليست كافية للإجابة عن إحتياجات المصرفيين، ومن جهة ثانية أثبتت قدرتها على تقدير مخاطر التخلف عن السداد من خلال النسب المالية. وبالتالي أهميتها في التحليل المالي.

I. الإفصاح المحاسبي

1. تعريف الإفصاح المحاسبي: يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي للمحاسبة، وهو أنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغه للمستفيدين منه (المكارم، 2002). كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: "الوضوح وعدم الإهمال في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية" (مكية، 2007).

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن الإفصاح المحاسبي، يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين منها بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون إهمال أو تضليل، ويسمح بالإعتماد على تلك المعلومات في إتخاذ القرارات، وذلك من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة، سواء معلومات كمية أو معلومات نوعية بإمكانها أن تساعد المستثمر في إتخاذ قراراته. ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الإتصال من خلال تقديم وتفسير البيانات والمعلومات، حيث دون هذا لا تكون هناك فائدة لمخرجات النظام المحاسبي، ويجب الإشارة إلى أن الإفصاح المحاسبي لا يتعلق بالقوائم المالية فقط لكنه يشمل كل ما إحتوته التقارير المالية.

2. أنواع الإفصاح المحاسبي: يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح المحاسبي تبعا لأهدافه من خلال ما يلي (اعمار، 2010):

- أ. الإفصاح الكامل: وهو يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات.
- ب. الإفصاح العادل: ويهتم بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة باقي الفئات الأخرى.

- ج. الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية، ونجد أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق. إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح المؤثرة في إتخاذ القرار، كما أنه يعتمد على مدى خبرة الشخص المستفيد.
- د. الإفصاح الملائم: وهو الإفصاح الذي يراعي في حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس مهم الإفصاح عن المعلومات المالية فقط بل أن تكون المعلومات المفصح عنها ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين تتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.
- ه. الإفصاح الإعلامي: يعني الإفصاح عن المعلومات المناسبة لغرض إتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية (مكية، 2007، صفحة 181).
- و. الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون هذه التقارير غير مضللة لأصحاب المصلحة، والهدف من ذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على إستخدام المعلومات (عزوز، 2015).
3. المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي: يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية عن مقومات رئيسية كالتالي (صافو، 2015):
- أ. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: يمكن تقسيم فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى فئات داخلية وفئات خارجية، حيث تتمثل الفئات الداخلية في: الإدارة والموظفين، أما فئات خارجية فتتمثل في: المساهمين والدائنين والمقرضون. ونجد أن هناك إختلاف بين هذه الفئات في مستوى الفهم والخبرة والكفاءة في التعامل مع هذه المعلومات، لذلك يجب تصميم القوائم والتقارير من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة لجميع الفئات.
 - ب. تحديد الغرض من المعلومات المحاسبية: إن الغرض الأساسي من الإفصاح هو أن تحتوي القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدمي هذه القوائم في توجيه مدخراهم نحو الإستثمار أو من أجل إتخاذ القرارات الرشيدة سواء إدارية أو تسييرية وغيرها.
 - ج. تحديد طبيعة ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية معلومات أساسية وضرورية، إضافة عنها فإن الملاحق وكافة الملاحظات والإيضاحات المتممة تعد جزءا لا يتجزأ من التقارير المالية (عثامنة، 2007).
 - د. تحديد أساليب الإيضاح عن المعلومات المحاسبية: هناك العديد من الأساليب التي يمكن إستخدامها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهي: القوائم المالية الأساسية، القوائم والكشوف الملحق، الملاحظات والإيضاحات المتممة، تقرير مدقق الحسابات، الرسوم البيانية والإحصائية. حيث يجب أن يراعى معدوا القوائم المالية ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية بالتركيز على الأمور الجوهرية، بصورة يمكن لمستخدميها قراءتها بسهولة ويسر (صافو، 2015، صفحة 145).
 - ه. تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: تعد خاصية توقيت المعلومات من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، حيث أن التوقيت المناسب له ثلاث صفات هي: الملائمة والقيمة التنبؤية والتغذية العكسية. وحتى يكون الإفصاح مفيد فإنه بالإضافة إلى شرط كفاية وموثوقية المعلومة وقابليتها للمقارنة والفهم لابد من توفر التوقيت المناسب في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدميها وإلا سوف تفقد أهميتها (سولم، 2014).
4. أساليب الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية: بما أن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية تترك آثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، ولهذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها. ويمكن إبراز أهم هذه الأساليب والطرق للإفصاح في ما يلي (سعيد، 2015):
- أ. إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: تعتبر من أول الأساليب إستخداما، وتكمن أهمية الإفصاح فيها أهمية شكل العرض في القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق قواعد ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها، لتسهيل قراءتها وإمكانية مقارنتها.
 - ب. المصطلحات والعرض التفصيلي: إن أهمية إستخدام المصطلحات وبعض التفصيلات تكمن في المساعدة على الوصف الصحيح لبنود القوائم من أجل تسهيل الفهم، وتقليل الغموض في المعلومات. كما أن للإختصار في البنود أهمية بالغة في تحديد المعنى بدقة وتجنب التضليل.
 - ج. الملاحظات والهوامش: ويتم إستخدامها للتوضيح والتفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
 - د. إستخدام الجداول والملاحق: وهو تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك القوائم

المالية، كما أن استخدام الملاحق الإضافية يكون من أجل معلومات مهمة مكملّة للفهم.

هـ. **أساليب مختلفة:** هناك أساليب أخرى إضافية ومهمة وتمثل في تقارير المدقق الخارجي، وخطاب رئيس مجلس الإدارة، وتفسيرات القائمين بالإدارة في توضيح الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة.

و. **المعلومات الموجودة بين الأقواس:** وذلك لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة في القوائم المالية، التي يصعب فهم طرق احتسابها وسبب ظهورها من قبل المستخدمين غير المعنيين.

5. **العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي:** تتأثر عملية الإفصاح بعدة عوامل أهمها ما يلي:

أ. **نوعية المستخدمين وطبيعة إحتياجاتهم:** من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصّل عنها بالقوائم والتقارير المالية باختلاف نوعية المستخدمين لها، وهذا من خلال عدة عوامل لها علاقة بالمؤسسة ذاتها، كالعوامل البيئية سواء الإقتصادية والإجتماعية أو السياسية، والتي لها تأثير على تسيير المؤسسة وتطورها، بالإضافة إلى طبيعة إحتياجات المستخدمين لهذه المعلومات سواء مستثمرين، مدققي حسابات، إلى غير ذلك (العابدي، 2016).

ب. **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح ومداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة (من قوانين، مراسيم، منشورات، لوائح وتعليمات...)، فهي تؤثر بصورة مباشرة في طريقة وعملية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية.

ج. **المنظمات والمؤسسات الدولية:** تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي قامت بإصدار العديد من معايير المحاسبة الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصّل عنها على المستوى العالمي.

III. مفهوم الائتمان المصرفي

1. **تعريف الائتمان المصرفي:** يعرف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعياً أم معنوياً، حيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه لدى آخر لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم في نهايتها العميل بالوفاء بالتزاماته (الرحيم، 2008). ويعرف الائتمان المصرفي بأنه مبادلة قيمة آجلة ومثال ذلك المقرض الذي يقدم مبلغ من المال للمقرض، القيمة الحاضرة هي المبلغ الذي يستلمه المقرض ويدفعه المقرض، أما القيمة الأصلية فهي الدفعات أو الأقساط عند سداد القرض في الموعد المستقبلي المحدد (الرحمن، 2012).

2. **أنواع الائتمان المصرفي:** يوجد العديد من أنواع الائتمان المصرفي الممنوح للعملاء، ويكون ذلك إما حسب الغرض من القرض، أو وفق الضمانات المطلوبة أو حسب المدة، حيث يمكن تقسيم أنواع الائتمان إلى ما يلي:

أ. **الائتمان المصرفي وفقاً للغرض منه:** وينقسم الغرض من الائتمان إلى ما يلي (طه، 2007):

- **الائتمان الإستثماري:** هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الإستثمارية طويلة أو متوسطة الأجل كإنشاء مباني جديدة أو شراء عقارات.

- **الائتمان التجاري:** وهو تمويل قصير الأجل، أو هي القروض الموجهة لتمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة سواء كانت تجارية أو صناعية أو زراعية.

- **الائتمان الإستهلاكي:** وهو عبارة عن مختلف القروض التي تمنحها البنوك للأفراد لتمويل إحتياجاتهم الشخصية، كشراء السيارات، والسلع المعمرة كالآلات الكهرومنزلية وغيرها.

ب. **الائتمان المصرفي وفقاً لأجله:** وينقسم الائتمان حسب مدته أو أجل إنقضائه إلى (ناصر، 2012):

- **إئتمان قصير الأجل:** ومدته سنة واحدة ولا تتجاوز سنتين كحد أقصى.

- **إئتمان متوسط الأجل:** وتتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات، وقد يمتد إلى سبع سنوات كحد أقصى.

- **إئتمان طويل الأجل:** ومدته تزيد عن الخمس أو السبع سنوات وليس له حد أقصى، إذ يمكن أن يصل إلى أكثر من 20 سنة.

ج. **الائتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض:** وينقسم إلى قسمين عام وخاص:

- **إئتمان مصرفي خاص:** وهو الائتمان الذي يمنح لخواص سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنوية (شركات).

- **إئتمان مصرفي عام:** وهو الائتمان الذي يمنح للدولة والهيئات والمؤسسات العمومية والمصالح الحكومية.

د. **الائتمان وفقاً لطبيعته:** وينقسم إلى قسمين هما:

- **الائتمان المصرفي المباشر:** ويتم هذا الائتمان بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لإستخدامها في تمويل عمليات متفق

عليها، ومحددة مسبقا بعقد الائتمان ويتمثل فيما يلي: القروض، السلفيات النقدية، الحساب الجاري المدين، الكمبيالات المخصومة، والتمويل التأجيلي.

- **الائتمان المصرفي غير المباشر:** خطابات الضمان، الإعتمادات المستندية، بطاقات الائتمان، القبولات المصرفية.

هـ. **إئتمان مصرفي وفقا للضمان:** وينقسم إلى:

- **الائتمان المصرفي بضمان (المضمون):** تعد الضمانات وسائل تأمين البنك ضد عميله في حال تعثره على السداد في موعد الإستحقاق، وهذا ما يجعل للبنك الحرية في التصرف بالضمان لإسترجاع حقه.

- **الائتمان المصرفي غير المضمون:** قد تمنح البنوك بعض الإئتمانات إلى بعض العملاء دون ضمان وهذا ما يعرف عادة بالإئتمان الشخصي أو السحب على المكشوف، كونه مبني على أساس الثقة بين البنك والعميل.

3. **عناصر الائتمان المصرفي:** يركز التطبيق العملي لمنح الائتمان على ثلاث مبادئ أساسية هي (عطية، 2003):

أ. **الأمان:** ويعني ضرورة توافر بعض الشروط في المقرض تكفل له المقدرة على سداد القرض وأعبائه في مواعيد إستحقاقها دون تأخير، وهو ما يعني توفر "الأمان" للقرض، ومن هذه الشروط: أهلية العميل المتعاقد، سمعته التجارية، درجة نجاحه في السوق، كفاءته الإدارية والفنية، المركز المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى شروط تخص القرض بحد ذاته كميلغه، مدته، وضماناته.

ب. **السيولة:** لا يقصد بذلك إحتفاظ البنك بمعدل سيولة معين، أي أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة، حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح، وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الإستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة، ودون التعرض للمخاطر (البديوي، 2012).

ج. **الربحية:** يسعى البنك التجاري إلى توجيه الإستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يمكن للبنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الإلتزامات الأخرى، وتحقيق أرباح مناسبة تكفي لتكوين الإحتياطيات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك (البديوي، 2012، صفحة 24).

4. **معايير منح الائتمان المصرفي:** يعتمد نجاح الائتمان المصرفي بتخفيض درجة المخاطرة المصاحبة له، ومن ثم رفع درجة احتمالات تحصيل المبالغ التي تم لإقراضها إلى أكبر درجة ممكنة، وتتحقق هذه النتيجة من خلال تحليل مجموعة من المعايير عرفت بـ: (Five of 5C's) **crédit** والذي يعتبر أبرز منظومة لدى محللي الائتمان على مستوى العالم، والتي على أساسها يقوم البنك بدراسة الجوانب المختلفة لدى عملية المقرض (عبادي، 2014)، وأهم هذه المعايير هي (زبدة، د.س.ن):

أ. **شخصية العميل:** ويقصد بها جمع المعلومات والبيانات عن العميل عن محيطه الاجتماعي والإقتصادي وسجل أعماله، ومدى إستعداده ورغبته وحرصه على الوفاء بالإلتزاماته في مواعيدها.

ب. **القدرة على الإستدانة:** وهو التحقق من المركز المالي للعميل ومعدل ربحيته وسرعة تدفقاته النقدية الداخلة والخارجة، ومدى كفايتها لسداد الإلتزامات القرض في مواعيدها.

ج. **كفاية رأس المال:** وهي الموارد المملوكة لطالب الائتمان، أي ما يمتلكه المقرض من ثروة أو ما يملكه من أسهم وأملاك وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير، وعادة تتأثر قدرة العميل في سداد قرضه على قيمة رأس المال الذي يملكه (جلدة، د.س.ن).

د. **الضمانات:** وهي ما يقابل التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من ضمانات كافية في حال تعثر سداد القرض وفوائده، وتأخذ هذه الضمانات أشكال مختلفة كالرهن العقاري والتجاري والأوراق التجارية على غير ذلك، وفي جميع الأحوال يشترط أن تكون قيمة الضمانات أكبر من قيمة القرض، كما يمكن أن تكون هذه الضمانات شخصية في صورة كفيل يضمن المقرض (زبدة، د.س.ن).

هـ. **الظروف الإقتصادية:** تؤثر الظروف الإقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد إلتزاماته والتي قد تكون غير مواتية، فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طالب القرض. ولكن الظروف الإقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الإئتمان (قحف، 2000)

5. **صناعة القرار الإئتماني:** تعتبر صناعة قرار إئتماني ليس بالأمر السهل لأنه يمثل سلسلة متكاملة من الحلقات المترابطة ببعضها البعض، والتي لا يجب إغفال إحداها لأنها تؤثر على ما بعدها، لهذا نجد أن صناعة القرار الإئتماني يمر بعدة مراحل وهي:

أ. **مرحلة ما قبل إتخاذ القرار:** وهي مرحلة تمهيدية، تتضمن مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها البنك وهي:

- التسويق المصرفي لخدمات البنك؛

- الإستعلام الإئتماني؛

- التنازل المبدئي لطلب الإئتمان؛

- التفاوض مع طالب الائتمان؛

ب. **مرحلة إتخاذ القرار الائتماني:** وهي مرحلة خلق القرار الائتماني ويتخللها ما يلي:

- تحديد المخاطر الائتمانية لطلب الائتمان؛

- الضوابط الموجهة لهذه المخاطر؛

- قياس المخاطر الائتمانية؛

- تقييم الجدارة الائتمانية؛

- صياغة القرار الائتماني؛

- اعتماد السلطة المختصة بالقرار الائتماني؛

ج. **مرحلة ما بعد القرار الائتماني:** وهي مرحلة ترجمة القرار عمليا ويتخللها مجموعة من الإجراءات منها:

- السيطرة على الضمانات؛

- استخدام التسهيلات الائتمانية؛

- المتابعة المكتبية والميدانية للتسهيلات؛

- سداد التسهيلات التي تم منحها؛

6. **العوامل المؤثرة على إتخاذ القرار الائتماني:** يأخذ القرار الائتماني الرفض أو القبول المشروط لطلبات التسهيلات الائتمانية المقدمة

للعلاء، في ضوء عناصر متحركة في النشاط الائتماني، ولا تقوم هذه العناصر على جمع وتحليل معلومات العميل فقط، حيث أن دراسة الحالة الائتمانية للبنك والائتمان في حد ذاته، والعوامل المحيطة، له أثره في القرار الائتماني.

أ. **العوامل الخاصة بالعميل:** وتتمثل في مجموعة من العوامل خاصة بالعميل واجب إحترامها عند تقديم الائتمان وهي: شخصية العميل وسمعته وكفاءته، رأس ماله ووضيعة المادية، ضماناته المقدمة، قدرته على تسديد إلتزاماته، الظروف الإقتصادية المحيطة بنشاط العميل ومدى تأثره بها (هندي، 2000).

ب. **العوامل الخاصة بالبنك:** وتتمثل العوامل الخاصة بالبنك في ما يلي: لرأس مال البنك وإحتياطاته دور في رسم السياسة الائتمانية للبنك، كما درجة السيولة التي يتمتع بها البنك وقدرته على توظيفها لها نفس الأهمية، كما أن آجال الودائع تؤثر في القرار الائتماني حيث كلما زادت الودائع زادت التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل والعكس صحيح، بالإضافة إلى إستراتيجية البنك في قرار منح الائتمان فقد تكون هجومية أو رشيقة في قرار منح الائتمان، إضافة إلى حصة البنك في السوق المصرفي، المهدف العام للبنك وإمكاناته المادية والبشرية (النعيمي، 2010).

ج. **العوامل الخاصة بالائتمان:** يجب أن يكون الغرض من القرض واضح ومحدد داخل الدراسة الائتمانية، وأن يعكس نفسه في الكيفية التي سيتم بها من منح التسهيلات، ونجد أن الغرض من القرض يرتبط بعدة عناصر هي: المدة الزمنية للقرض، مصدر السداد، طريقة السداد المتبعة، نوع القرض المطلوب، ومبلغه (الرحيم، 2008، الصفحات 286-287).

د. **عوامل خارجية:** وهي عوامل تكون خاصة بالبنك أو بالعميل أو بقطاع نشاط العميل تتحكم فيها عدة محددات وتتمثل في: التشريعات القانونية للدولة (قوانين، مراسيم وتعليمات...)، بالإضافة للظروف العامة السياسية والإقتصادية للدولة (السياسات النقدية والحكومية)، أو محيطها الإقليمي والدولي.

IV. الطريقة والأدوات:

1. **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من البنوك التجارية العمومية وهي:

- القرض الشعبي الجزائري (CPA)؛

- بنك التنمية المحلية (BDL)؛

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)؛

- البنك الخارجي الجزائري (BEA)؛

- البنك الوطني الجزائري (BNA)؛

2. **الأدوات المستخدمة في الدراسة:** إستخدمت الدراسة أدوات مختلفة حسب كل مرحلة في البحث وهذا من خلال:

- دراسة الوثائق وملفات منح الائتمان في البنك؛

- الملاحظة من دون مشاركة؛

- إعداد دليل المقابلة؛

- اختيار أفراد عينة الدراسة والمتمثلة في موظفي ذوي خبرة وعلى علاقة بالدراسة؛

- القيام بالمقابلات مع موظفي أقسام الائتمان، حيث دامت مدة المقابلة من 45 دقيقة حتى ساعة؛

- تحليل المعلومات المجمعة باستخدام برنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo 12؛

أ. **المقابلة:** تعد المقابلة أحد أهم أدوات الدراسة. وهي وسيلة جيدة لجمع المعلومات والبيانات والحقائق حول مشكلة أو موضوع ما عن طريق المواجهة بين طرفي القضية، من يجمع المعلومات ومن يعطيها (برو، 2014). وبما أن دراستنا دراسة إستكشافية، تعتمد على المقاربة الكيفية، كان لابد من البحث عن طرق لجمع كافة المعلومات والبيانات الضرورية والتي لها علاقة بموضوع البحث.

ب. **المقابلة الحرة:** ساعدتنا المقابلة الحرة في الدراسة على الإطلاع على مختلف وكالات البنوك، وتم فيها طرح أسئلة عامة ومفتوحة على موظفي أقسام الائتمان الذين لهم علاقة بموضوع الدراسة، حيث كانت هذه المقابلات تمهيد لإعداد دليل أسئلة المقابلة نصف الموجهة، وضبط محاوره وتعديله من خلال إضافة أو حذف بعض الأسئلة، وهذا ما ساعد في صدق وثبات أداة المقابلة المستخدمة في الدراسة.

ج. **المقابلة نصف الموجهة:** في هذا النوع من المقابلة يقوم الباحث بتحديد مجموعة من الأسئلة بغرض طرحها على المبحوث، مع احتفاظ الباحث بحقه في طرح أسئلة من حين لآخر دون خروجه عن الموضوع (حميدشة، 2012). وقد إستخدمنا المقابلة نصف الموجهة لأن طبيعة أسئلتها تسمح للفرد المستجوب من الإجابة بالأسلوب الذي يسمح له بالإجابة مباشرة والإجابة قدر الإمكان على الأسئلة المحددة في دليل المقابلة.

3. **جمع البيانات:** بما أن دراستنا تعتمد على المقاربة الكيفية، ولا توجد دراسات سابقة في الموضوع، كان لابد من البحث عن طرق لجمع كافة المعلومات والبيانات الضرورية والتي لها علاقة بموضوع البحث.

أ. **تصميم دليل المقابلة** إن الدليل أشبه ما يكون بإستمارة المقابلة التي تضم جميع الأسئلة التي سوف توجه للمقابل، سواء كانت أسئلة محددة أو شبه محددة أو غير محددة إطلاقا، وذلك طبقا لما تقتضيه طبيعة الهدف من السؤال (دهيمي، 2012). وقد أخذنا في بداية التصميم تعريف بموضوع الدراسة وذكر الهدف من المقابلة، كما قمنا بإدراج وكتابة تقديم للمقابلة، والذي يحتوي على عدة نقاط وهي: تاريخ وساعة المقابلة بالنسبة للمقابلة، والمنصب، المؤهل، الخبرة، تسمية البنك أو فرعه، الولاية التي فيها البنك بالنسبة للمقابل من جهة ثانية. ثم قسمنا دليل المقابلة إلى محاور أساسية، وذلك تماشيا مع إشكالية وفرضيات الدراسة، وقد تنوعت الأسئلة حسب كل محور وأبعاده من أجل الحصول على إجابة للإشكالية بشكل عام، وإثبات أو نفي الفرضيات، بعد مقارنة آراء وإجابات موظفي أقسام الائتمان في البنوك عينة الدراسة.

ب. **مناخ المقابلة:** حيث سوف نشرح مجرى المقابلات التي قمنا بها في الدراسة ولهذا وضعنا جدول تم تقسيمه إلى أربعة أعمدة ، حيث تم التطرق في العمود الأول إلى ماهية موظف الائتمان والوظيفة الحالية ومكان عمله، والعمود الثاني تاريخ المقابلة ومدتها، والعمود الثالث تحدثنا فيه عن ظروف إجراء المقابلة، والعمود الأخير ذكرنا فيه الأهداف الأساسية لهذه المقابلة.

الجدول رقم(01): جمع البيانات والمعلومات

موظف الائتمان	تاريخ المقابلة ومدتها	ظروف إجراء المقابلة	الأهداف الأساسية للمقابلة
الموظف الأول: الخبرة: المؤهل العلمي: التخصص: الوظيفة الحالية: المؤسسة المستخدمة:	تاريخ المقابلة: الساعة:	طريقة الإستقبال: داخل البنك. عرض طبيعة مشروع الدراسة. شرح الغرض من المقابلة. إتاحة الوقت الكافي للموظف للإجابة عن الأسئلة. إعطاء فرصة للموظف لطرح جميع إستفساراته حول المقابلة.	أبعاد المقابلة.

المصدر: من إعداد الباحثين.

وتهدف من خلال هذا الجدول إثبات صدق الأداة المستخدمة ويعتبر دليلا على مدى مصداقية البيانات التي سيتم جمعها والإعتماد عليها، وهذا بتهيئة مناخ يسمح للباحث من جهة بتسجيل كل البيانات التي تتعلق بكل موظف الذي تمت مقابلته وتسجيل تاريخ ومدته المقابلة، وطريقة الأجوبة، ومن جهة أخرى خصص جانب لظروف المقابلة والتي تتعلق بالموظف الذي سيجيب عن الأسئلة، من حيث طريقة الإستقبال

وهل كانت المقابلة على إنفراد أو داخل المكتب مع بقية الموظفين، هذا مع منح الوقت الكافي للموظف لفهم موضوع الدراسة وإعطائه فرصة لطرح أسئلته واستفساراته حول المقابلة، كما خصص العمود الأخير لتوضيح الهدف من المقابلة والذي يتعلق بالأبعاد التي تحتويها.

ج. مناخ المقابلات الحرة: تمت المقابلات مع مديري الوكالات البنكية لمرة واحدة مع مدير كل وكالة بنكية لمدة تراوحت بين 20 إلى 25 دقيقة، والأسئلة كانت أسئلة مفتوحة، وتخص عديد من النقاط امن خلال:

- التحدث عن إجراءات منح الائتمان في البنك؛
- طرح أسئلة عن استخدام المعلومات المحاسبية في قرارات منح الائتمان.
- طرح أسئلة عن إهتمام البنك بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لطالبي الائتمان.
- التحدث عن دور الالتزام الإفصاح عن المعلومات والبيانات في القوائم المالية بالنسبة للمؤسسات؛
- تحديد موعد لإجراء المقابلة نصف الموجهة مع موظفي قسم الائتمان.

د. مناخ المقابلة نصف الموجهة ويتم شرح مناخ المقابلة من خلال جدول لخصنا فيه مجرياتها، إذ قسم هذا الجدول إلى أربعة أعمدة، حيث يحتوي العمود الأول على معلومات تتعلق بموظف الائتمان (اسمه، مؤهله، منصبه، مكان عمله)، أما العمود الثاني فقد خصصناه لتاريخ ومدة المقابلة، والعمود الثالث خصص لظروف إجراء المقابلة، والعمود الأخير خصصناه أهداف الدراسة، ويمكن شرح هذا المناخ من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مناخ المقابلات نصف الموجهة في البنوك التجارية الجزائرية.

موظف الائتمان	تاريخ ومدة المقابلة	ظروف إجراء المقابلة	الأهداف الأساسية للمقابلة
الموظف الأول. الخبرة: 15 سنة. المؤهل العلمي: ماستر إدارة أعمال. التخصص: إدارة أعمال. الموظيفة الحالية: مكلف بالدراسات.	-تاريخ المقابلة: 2018/04/03 -الساعة: 10:45 صباحا. -اللقاء تم داخل البنك. -مدة المقابلة: 45 دقيقة.	-تقديم الشكر للخبير على قبول المقابلة؛ -شرح طبيعة البحث والغرض منه للخبير؛ -منحها فرصة للإستفسار حول المقابلة وأسئلتها؛ -منحها الوقت للإجابة عن الأسئلة؛	-فهم الإفصاح المحاسبي لدى موظفي أقسام الائتمان في البنوك؛ -علاقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بإتخاذ القرارات الائتمانية من خلال: أهميتها، خصائصها، أهدافها. -علاقة الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بقرارات منح الائتمان من خلال: الالتزامات، الإفصاحات، الوسائل. -علاقة مستوى الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي بقرارات منح الائتمان من خلال: القوائم المالية، معايير الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، كفايته للتحليل المالي والإئتماني، مساهماته، كفايته في ترشيد القرارات. -علاقة مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالإفصاح المحاسبي من خلال: تأثيره، كفايته، الصعوبات، المقترحات.

الموظف الثاني. الخبرة: 27 سنة. المؤهل العلمي: ليسانس علوم تجارية. الوظيفة: الحالية: مسؤول قسم الإئتمان. التخصص: محاسبة.	تاريخ المقابلة: 2018/03/27. الساعة: 09:30 صباحا. اللقاء تم داخل البنك. مدة المقابلة: ساعة.	تقديم الشكر للخبير على قبول المقابلة؛ شرح طبيعة البحث والغرض منه للخبير؛ منحه فرصة للإستفسار حول المقابلة وأسئلتها؛ منحه الوقت للإجابة عن الأسئلة؛	نفس الأهداف السابقة؛
الموظف الثالث. الخبرة: 21 سنة. المؤهل العلمي: ليسانس علوم تسيير. التخصص: مالية. الوظيفة الحالية: مفتش.	تاريخ المقابلة: 2018/03/25. الساعة: 10:15 صباحا. اللقاء تم داخل البنك. مدة المقابلة: 50 دقيقة.	تقديم الشكر للخبير على قبول المقابلة؛ شرح طبيعة البحث والغرض منه للخبير؛ منحه فرصة للإستفسار حول المقابلة وأسئلتها؛ منحه الوقت للإجابة عن الأسئلة؛	نفس الأهداف السابقة؛
الموظف الرابع. الخبرة: 23 سنة. المؤهل العلمي: ماجستير علوم تسيير. التخصص: مالية. الوظيفة الحالية: مسؤول قسم الإئتمان.	تاريخ المقابلة: 2018/03/27. الساعة: 10:45 صباحا. اللقاء تم داخل البنك. مدة المقابلة: 45 دقيقة.	تقديم الشكر للخبير على قبول المقابلة؛ شرح طبيعة البحث والغرض منه للخبير؛ منحه فرصة للإستفسار حول المقابلة وأسئلتها؛ منحه الوقت للإجابة عن الأسئلة؛	نفس الأهداف السابقة؛
الموظف الخامس. الخبرة: 07 سنة. المؤهل العلمي: ليسانس علوم تجارية. التخصص: مالية. الوظيفة الحالية: مساعد تجاري. أ.	تاريخ المقابلة: 2018/03/27. الساعة: 17:30 مساء. اللقاء تم في بيت الموظفة. مدة المقابلة: ساعة.	تقديم الشكر للخبرة على قبول المقابلة؛ شرح طبيعة البحث والغرض منه للخبرة؛ منحها فرصة للإستفسار حول المقابلة وأسئلتها؛ منحها الوقت للإجابة عن الأسئلة؛	نفس الأهداف السابقة؛

المصدر: من إعداد الباحثين.

V. النتائج ومناقشتها:

1. نتائج المقاربة العجمية (**L'approche Lexicale**) الهدف منها وصف "ما"، نتحدث عنه، وهو التحليل أو القياس المعجمي، الذي يستند على الإحصاء الترددي (تكرار أثر المفردات) والتشابه بين الكلمات المستخدمة في المقابلات (Bernard Fallery, 2013).

الجدول رقم (03) المصطلحات الأكثر تكرارا

المصطلحات	عدد الأحرف	التكرار	النسبة المرححة %	المصطلحات المشابهة
الائتمان	8	153	3,84	الائتمان
الإفصاح	7	133	3,34	الإفصاح
المحاسبي	8	126	3,16	المحاسبي
منح	3	115	2,89	منح
المالية	7	109	2,74	المالية
القوائم	7	84	2,11	القوائم
قرارات	6	75	1,88	قرارات
البنوك	6	71	1,78	البنوك
المعلومات	9	60	1,51	المعلومات
المحاسبية	9	50	1,26	المحاسبية
المالي	6	47	1,18	المالي
المالية	7	109	2,74	المالية
مستوى	5	38	0,95	مستوى
المؤسسات	8	28	0,70	المؤسسات
معايير	6	27	0,68	معايير
الدولية	7	23	0,58	الدولية
المحاسبة	8	23	0,58	المحاسبة
النظام	6	23	0,58	النظام
متخذي	5	22	0,55	متخذي
إدراك	5	21	0,53	إدراك

المصدر: برنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo

من خلال الجدول السابق تم إستخراج الإحصاء الترددي (تكرار المصطلحات) لعشرون كلمة ماردة والتي يساوي عدد أحرفها من ثلاثة فما فوق. فالجدول الأول يوضح المصطلحات الأكثر تكرارا من خلال أقوال موظفي أقسام الائتمان أثناء المقابلات بصفة عامة، والجدول الثاني يوضح تكرار المصطلحات حسب كل موظف وهذا كما يلي:

الجدول رقم (04) تكرار المصطلحات حسب كل موظف إئتمان في البنوك

المصطلح	المقابلة 01	المقابلة 02	المقابلة 03	المقابلة 04	المقابلة 05	المجموع
الائتمان	27	29	30	35	32	153
الإفصاح	23	27	28	28	27	133
المحاسبي	21	23	27	28	27	126
منح	19	21	25	26	24	115
المالية	20	21	24	23	21	109
القوائم	16	17	18	17	16	84
قرارات	11	12	91	17	16	75
البنوك	11	11	16	17	16	71
المعلومات	9	12	13	15	11	60
المحاسبية	9	10	12	9	01	50

المصدر: برنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo

تبين نتائج الجدولين السابقين أن هناك مصطلحات تكررت بكثرة، مما يدل على أهميتها بالنسبة لموضوع الدراسة. حيث تمثلت هذه المصطلحات في الكلمات المكونة لتغيرات وفرضيات الدراسة. وهذا ما يدل على أن المقابلات التي أجريت بالبروك مع موظفي أقسام الائتمان كانت دقيقة وركزت على مفردات تخوم مكونات البحث.

فلاحظ أن مصطلح **الائتمان** (المتغير التابع) جاء في المرتبة الأولى وتكرر 153 مرة، وهذا ما يدل على أن أسئلة المقابلة كانت تدور حول ميدان الدراسة، وهذا راجع لأهميته وطبيعة تداول هذا المصطلح في البنوك. وجاء مصطلح **الإفصاح** (المتغير المستقل) في المرتبة الثانية وتكرر 133 مرة، مما يدل على أن هناك دراية ودرجة كبيرة من الأهمية لدى كل موظف أو خبير لهذا المصطلح في البنوك. وجاء مصطلح **المحاسبي** في المرتبة الثالثة بتكرار 126 مرة، وهو ما يدل على فهم موظفي أقسام الائتمان لأسئلة المقابلة ولمصطلحات الدراسة. وجاء في المرتبة الرابعة مصطلح **منح**، والذي تكرر 115 مرة، وهو دليل على أن موظفي أقسام الائتمان في كل إجابة يتحدثون أن الأثر الذي يحدثه الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان.

2. معامل التشابه النصي (L'Approche Linguistique) والهدف منها وصف "كيف"، نتحدث، وتوصف هذه المقاربة بأنها "لغوية"، بقدر ما أنها تسمح بإدراك مستويين من الخطاب: ليس فقط التصنيف والترتيب النحوي (من قال ماذا؟)، ولكن أيضا مطابقة الدلالات بطريقة عملية (كيف؟ مع أي أثر؟) (Bernard Fallery, 2013).

الجدول رقم (05) معاملات التشابه النصي بين موظفي أقسام الائتمان في البنوك التجارية

المصدر أ	المصدر ب	معامل التشابه النصي
Files\\المقابلة 4	Files\\المقابلة 3	0,982074
Files\\المقابلة 5	Files\\المقابلة 3	0,975545
Files\\المقابلة 5	Files\\المقابلة 4	0,974492
Files\\المقابلة 4	Files\\المقابلة 2	0,970927
Files\\المقابلة 2	Files\\المقابلة 1	0,968079
Files\\المقابلة 4	Files\\المقابلة 1	0,967383
Files\\المقابلة 3	Files\\المقابلة 2	0,967061
Files\\المقابلة 3	Files\\المقابلة 1	0,962894
Files\\المقابلة 5	Files\\المقابلة 1	0,958111
Files\\المقابلة 5	Files\\المقابلة 2	0,95757

المصدر: برنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo

تظهر نتائج الجدول السابق وجود تشابه كبير بين بيانات المقابلات التي أجريت مع موظفي أقسام الائتمان، باعتبارها كمصدر لجمع بيانات حول أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية. حيث نجد هناك تشابه كبير بين المقابلة رقم 03 وبقية المقابلات حيث جاء هذا الخبير في المرتبة الأولى وهذا للتشابه الكبير في الأقوال بينه وبين الخبير في المقابلة رقم 04. بمعامل تشابه نصي يساوي 0,982074. وفي المرتبة الثانية الخبير رقم 05 مع بقية الخبراء. بمعامل تشابه نصي يساوي 0,975545. ونجد أن الخبير الأول كان التشابه بينه وبين بقية الخبراء كبيرا لكنه أقل من حيث معامل التشابه مقارنة بالخبير رقم 03 والخبير رقم 04. ومن هذا نستنتج أن هناك تشابه نصي كبير بين الموظفين الخمسة وهذا من خلال تقارب معاملات التشابه النصي بينهم والتي تراوحت بين 0,982074 و0,95757 وهذا ما يدل على أغلبية الأجوبة كانت متشابهة وتدعم بعضها البعض.

3. اختبار الفرضيات:

سنقوم بإختبار فرضيات الدراسة من خلال التحليل السابق لأوجه التشابه والاختلاف بين أقوال موظفي أقسام الائتمان في المقابلات، وإستخلاص نقاط التوافق والاختلاف بين الجانب النظري والجانب الميداني، من خلال إستخراج العبارات الدالة عن الأثر من محتوى المقابلة بين المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي) والمتغير التابع (قرارات منح الائتمان).

أ. الفرضية الأولى: يوجد علاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية. تحققت **بدرجة جيد**، حيث كانت الإجابات من وجهة نظر موظفي أقسام الائتمان متشابهة ومتطابقة في الجانب النظري ولكن ليس بشكل كامل. وكانت العبارات الدالة عن الأثر من محتوى المقابلة واضحة من خلال:

- تكرار المصطلحات (المعلومات المحاسبية، الشفافية، المصادقية، قرارات منح الائتمان) مما يدل على أهميتها في قرارات منح

الائتمان.

- أكد الجميع أن المعلومات المحاسبية مهمة في التحليل المالي خاصة في الميزانية وجدول حسابات النتائج.
- أكد الجميع أن هناك المعلومات المحاسبية لوحدها ليست كافية لإتخاذ قرارات منح الائتمان. فهناك معلومات أخرى لها أثر في قرار منح الائتمان كسمعة العميل.

ب. الفرضية الثانية: يوجد علاقة بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية. تحققت بدرجة جيد جدا، وقد أجاب كل موظفي أقسام الائتمان من وجهة نظرهم فكانت إجاباتهم متشابهة إلى حد كبير، وكانت العبارات الدالة عن الأثر من محتوى المقابلة واضحة من خلال:

- تكرار المصطلحات (الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، قرارات منح الائتمان) مما يدل على أن كل موظفين أقسام الائتمان على دراية بالإفصاح المحاسبي وأهميته في إتخاذ قرارات منح الائتمان.

- وجود علاقة قوية بين مصداقية وموثوقية القوائم المالية وقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية.

ج. الفرضية الثالثة: وجود علاقة بين مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بمعايير الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية الجزائرية. تحققت بدرجة جيد جدا، وقد كانت إجابات كل موظفي أقسام الائتمان من وجهة نظرهم متشابهة جدا، وكانت العبارات الدالة عن الأثر من محتوى المقابلة واضحة من خلال:

- تطابق أقوال الموظفين في الإجابة عن أثر مستوى إدراك متخذي بمعايير الإفصاح المحاسبي على إتخاذ قرارات منح الائتمان.
- توافق إجابات موظفي أقسام الائتمان في شرح الصعوبات التي تواجههم عند إتخاذ قرارات منح الائتمان.
- تطابق مقترحات كل موظفي أقسام الائتمان للتكوين وتحديث المعلومات لموظفي البنوك.

VI. الخاتمة:

يعد هذا البحث كمساهمة جديدة في مجال دراسة الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، وما يميزها أنها دراسة كيفية، إستخدمت برنامج تحليل البيانات الكيفية (Nvivo12)، والذي ساعدنا على تحليل نتائج المقابلات مع موظفي أقسام الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية. وقد أخذنا في بحثنا هذا تحقيق أهداف تتمثل في إثبات وجود أثر للإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية. وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- يتم الأخذ بعين الاعتبار عند صنع قرار منح الائتمان على مصداقية وشفافية القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة طالبة الائتمان؛

- تعتبر القوائم المالية للمؤسسات طالبة الائتمان أهم الأدوات في التحليل المالي؛

- يؤدي سوء استخدام القوائم المالية إلى ارتفاع الديون المتعثرة، وازدياد المخاطر التي تتعرض لها البنوك؛

- يعد الإفصاح المحاسبي أداة بإمكانها أن تساعد مستخدمي القوائم المالية في البنوك في إتخاذ قراراتها بمنح الائتمان؛

- تتفق جميع البنوك على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على توفر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق؛ وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات تمثلت في:

- لتفعيل استخدام القوائم المالية في قرار منح الائتمان فإنه يجب التقليل ما أمكن من الأسباب التي تحد من استخدام هذه القوائم، وبالأخص عدم مصداقيتها وعدم تعبيرها عن الوضع المالي للزبون (طالب الائتمان)؛

- القيام بدورات تكوينية وتدريبية متخصصة في مجال معايير المحاسبة الدولية، لموظفي البنوك بشكل عام وموظفي أقسام الائتمان بشكل خاص.

VII. الإحالات والمراجع:

1. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم. (2002). دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية. مصر: دار الجامعة الجديدة. ص.35.
2. لطيف زيود، حسان قيطيم، أحمد فؤاد مكية. (2007). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار. سوريا. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية المجلد 29. العدد 01. ص.179
3. نوال بن اعمارة. (17-18 جانفي 2010). طرق الإفصاح والقياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. المركز الجامعي بالوادى. الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية. ص.11-10
4. مكية، ل. ز. (2007). ص.181

5. حكيم براضية، بن علي عزوز. (2015). أهمية الإفصاح وفق المعايير المالية الإسلامية لدعم الحكومة بالمؤسسات المالية الإسلامية . مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية . العدد 14. ص 77.
6. فتيحة صافو. (2015). أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية . أطروحة دكتوراه علوم. الجزائر :جامعة الشلف. ص 144.
7. محمد مجيد سليم، محمد رفيق عثمانة. (2007). الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي . المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية. المجلد 10. العدد 02. ص 195.
8. صافو، ف. (2015). ص 145.
9. صلاح الدين سولم. (2014). مساهمة معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية -إشارة خاصة للمعيار المحاسبي الدولي الأول. مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون. العدد 38. ص 91-92.
10. سعدي عبد الحليم. (2015). محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي-دراسة عينة من المؤسسات . أطروحة دكتوراه طور ثالث، الجزائر :جامعة محمد خيضر بيسكرة. ص 182-183.
11. العابدي دلال. (2016). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية-دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية . أطروحة دكتوراه طور ثالث، الجزائر :جامعة محمد خيضر بيسكرة. ص 79.
12. عاطف جابر طه عبد الرحيم. (2008). تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي). مصر. الدار الجامعية. ص 281.
13. تانيا قادر عبد الرحمن. (2012). دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي-دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدين كركوك . مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 08. العدد 26. ص 71.
14. طارق طه. (2007). إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت . مصر. دار الفكر العربي. ص 446-447.
15. سليمان ناصر. (2012). التقنيات البنكية وعمليات الائتمان . الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. ص 30.
16. أحمد صلاح عطية. (2003). محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية . مصر. الدار الجامعية. ص 163-164.
17. البديوي، م. ف. (2012). إدارة البنوك. ط 01. مصر. المكتبة الأكاديمية. ص 25.
18. محمد فتحي البديوي. (2012). ص 24.
19. محمد عبادي. (2014). تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان-دراسة تحليلية للفترة (1989-2009). مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون. العدد 39. ص 33.
20. خالد حسن زبدة. (د.س.ن). واقع السياسات الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2006-2012). المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية. المجلد 16. ص 04.
21. سامر جلدة. (د.س.ن). البنوك التجارية والتسويق المصرفي. ط 01. الأردن. دار أسامة للنشر والتوزيع. ص 144.
22. زبدة، خ. ح. (د.س.ن). ص 04.
23. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف. (2000). تنظيم وإدارة البنوك (السياسات المصرفية). مصر. المكتب العربي الحديث. ص 158.
24. منير إبراهيم هنيدي. (2000). إدارة البنوك التجاري (مدخل إتخاذ القرارات). ط 03. مصر. مركز الدلتا للطباعة. ص 220-222.
25. إبراهيم محمد على الجزراوي، نادية شاكر النعيمي. (2010). تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة-دراسة نظرية-تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار خلال الفترة 2005-2007. مجلة الإدارة والاقتصاد. العدد 83. ص 07.
26. الرحيم، ع. ج. (2008). ص 286-287.
27. محمد برو. (2014). الموجه في منهجية العلوم الاجتماعية . الجزائر. دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع. ص 108.
28. نبيل حميدشة. (2012). المقابلة في البحث الاجتماعي . مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. ص 102.
29. زينب دهيمي. (07-08 مارس 2012). إشكالية تطبيق المقابلة في العلوم الاجتماعية-دراسة ميدانية في قسم علم الاجتماع على بعض طلبة الماجستير بجامعة الجزائر جامعة قاصدي مرباح بورقلة. أشغال الملتقى الوطني الأول حول :إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر -واقع وآفاق . ص 10.
30. Bernard Fallery, Florence Rodhain. (2013, May 10). Quatre approches our l'analyse de données trxtuelles: lexicale,linguistique,cogntive,thématique. <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00821448> , p 02-09.